

الفصل الأول

العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية

أولاً: مقدمة الفصل.

ثانياً: مفاهيم أساسية.

ثالثاً: ركائز فلسفة العدالة البيئية.

الفصل الأول

العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية

أولاً: المقدمة:

مفهوم العدالة البيئية مفهوم حديث العهد، وذلك راجع إلى أن مفهوم البيئة نفسه أيضاً حديث العهد نسبياً، ولذلك كان مفهوم العدالة الاجتماعية هو الشائع والمنتشر منذ ظهور الخليقة ونزول الكتب السماوية المقدسة، ومن هنا فالأجدى أن نبدأ بمفهوم العدل والمترادفات المرتبطة به، ثم ننتقل إلى مفهوم العدالة الاجتماعية، وقبل الانتقال لمفهوم العدالة البيئية سنتوقف عند مفهوم البيئة، حتى نصل إلى فهم واضح وشامل لأبعاد قضية العدالة البيئية، وبعد ذلك ننتقل إلى نشأة وتطور كلا المفهومين، وهما العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية، وإن كانت العدالة البيئية هي نتاج طبيعي لتطور ونشأة العدالة الاجتماعية ويختتم الفصل باجتهاد من الباحث بتحديد أهم ركائز أو أسس العدالة البيئية وأهميتها.

ثانياً: المفاهيم الأساسية:

١ - مفهوم العدل:

العدل في المصباح المنير يعنى القصدُ في الأمور وهو خلاف الجور. يقال (عدل) في أمر (عدلاً).

والتعادل التساوى وعدلته تعديلاً فاعتدل بمعنى سويته فاستوى، ومنه قسمة التعديل، وعدلت الشاهد نسبته إلى العدالة، ووصفته بها و(عدل) هو بالضم عدالة.

وقال بعض العلماء العدالة صفة توجب مراعاتها بأمر الله تعالى^(١). وفي القاموس المحيط - العدل يعنى الاستقامة، والعدل ضد الجور، وهو ما قام في النفوس إنه مستقيم كالعدالة. وعديلك معادللك، والاعتدال توسط بين حالين في كم أو كيف^(٢). العديل يعنى المثل

(١) (أحمد بن محمد بن علي القرى - المصباح المنير - ١٩٧٧ م - ص ص ٣٩٦ - ٣٩٧).

(٢) (القاموس المحيط - ١٣٣٠ - ص ٣، ٤).

والنظير، والعدل صفة للمذكر وللمؤنث والواحد والجمع، فيقال العدل والعدالة والعدولة والمعدلة^(١) والعدل خلاف الجور... ويقال عدل عليه فى القضية فهو عادل، وبسط الوالى عدله، وتعديل الشىء تقويمه وإصلاحه^(٢).

والعدل هو الإنصاف والنصفة وتعنى إعطاء الحق، ويقال أنصف إذا أخذ الحق وأعطى الحق^(٣).

والعدل مصدر بمعنى العدالة، وهو الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق^(٤). والعدل أيضا يعنى الأمر المتوسط بين طرفى الإفراط والتفريط، ولذلك يأتى العدل بمعنى التقويم فيقال تعديل الشىء تقويمه ويقال عدله تعديلا فاعتدل أى قومه فاستقام ويقال عدل السهم أى قومه^(٥).

أما تعريف العدالة فى اللغة الأجنبية فنجد أن الكثير من المفكرين يرون أن العدالة Justice من أصل لاتينى، ومشتقة من كلمة Justitia بمعنى الإنصاف والعدل الطبيعى المتمثل فى الحقوق الطبيعية التى تقرر للإنسان بالفطرة، ويرى البعض أنها مشتقة من محكمة Alquass بمعنى عادلا، أما محكمة Equity فأصلها اللاتينى Eguitas، وهى مشتقة من كلمة Alquas بمعنى Equal أى متساوى^(٦).

ويعرفها Johnrawls بأنها هى الإنصاف^(٧)

وقال رجل للنبي - صلى الله عليه وسلم - «أحب أن أكون أعدل الناس» قال النبي - صلى الله عليه وسلم - {أحب للناس ما تحب لنفسك تكن أعدل الناس}^(٨).

نستخلص من التعاريف السابقة أن العدل يعنى الاستقامة أو المساواة أو التساوى، والاعتدال دون الميل أو الانحراف، والعدل عكس الظلم أو الجور، ويقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - {أعدل الناس من رضى للناس ما يرضى لنفسه، وكره لهم ما يكره لنفسه}^(٩).

(١) معجم ألفاظ القرآن الكريم، ب.ت، ص٤١٣.

(٢) (اسماعيل بن حماد، ب.ت، ص١٧٦١).

(٣) (ابن منظور، ب.ت، ص٣٣٢).

(٤) (الجابرى، ١٣٢١هـ، ص٩٨).

(٥) (أبو بكر الرازى، ب.ت، ص٢٨٤).

(٦) (محمد ربيع - وآخرون، ١٩٩٣، ص١٩٩٤).

(٧) (Peguin, 1997, 289)

(٨) (زهير الأعرجى، ١٤١٥هـ، ص٩).

(٩) (بحار الأنوار، ج ٧٥، ص٢٥).

٢ - مفهوم العدالة الاجتماعية:

برغم انتشار هذا المفهوم، وارتباطه تقريبا بكل الثورات والاحتجاجات إلا أن وضع تعريف دقيق أو محدد لهذا المفهوم يتفق عليه العلماء أمرا مازال صعبا، وسنجتهد في عرض الآراء المختلفة في هذا المجال قبل تفصيل وجهة نظر الكاتب بعد ذلك.

تعريف عبد الرحمن نصير:

العدالة الاجتماعية تقوم على احترام حقوق الأفراد والحرية المنظمة من خلال الموازنة بين الطبقات في توزيع الثروة والدخل والإنتاج والاستهلاك، وفي المساواة القانونية بينهم في الحقوق والواجبات، وفي تحمل الأعباء والتكاليف وفي توزيع الخدمات وتهيئة فرص العمل^(١).

وهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية للعدالة الاجتماعية تشمل ما يأتي:

- (أ) احترام حقوق الأفراد والحرية المنتظمة.
 - (ب) الموازنة بين الطبقات في توزيع الثروة والدخل والإنتاج والاستهلاك.
 - (ج) المساواة القانونية بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات.
 - (د) المساواة في تحمل الأعباء وفي توزيع الخدمات وتهيئة فرص العمل.
- ويلاحظ التركيز على البعد التشريعي أو القانوني من خلال التركيز على المساواة في الحقوق والواجبات، وهذا البعد رئيسي ومهم بالطبع في قضية العدالة البيئية.

تعريف محمود الشرفاوى:

العدالة الاجتماعية تعنى إعادة الحق المغتصب إلى أصحابه، ورفع الظلم والاستغلال والطغيان عن الطبقات المنتجة الكادحة، وتحقيق المساواة أمام القانون بين جميع أفراد المجتمع^(٢). ويلاحظ على التعريف السابق البعد السياسى فى رفع الظلم والاستغلال عن الطبقات الكادحة فى المجتمع لتمكينها من الحصول على حقوقها والمساواة بين جميع شركاء الوطن.

(١) (عبد الرحمن نصير، ١٩٦١م، ص ٢٥).

(٢) (محمود الشرفاوى، ١٩٦٦م، ص ٩).

تعريف سيد قطب:

هي عدالة إنسانية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة فهي تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيه، كما تتناول الشعور والسلوك والضمائر والوجدانات والقيم المعنوية والروحية معا^(١). وهذا تعريف شامل ركز على الأبعاد الاجتماعية والروحية بجانب البعد الاقتصادي، كما أشار لأهمية الشعور والسلوك معا غير الحديث عن العدالة الإنسانية بما تشمله من شعور وسلوك وضمائر وقيم معنوية وروحية معا.

تعريف عبد الله اليوسف:

العدالة الاجتماعية هي رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد، وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الناس، والمساواة في الفرص، وتوفير الحاجات الرئيسية بشكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية، فهي مفهوم شامل وعم يتناول كل جوانب وأبعاد النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحقوقى والإنساني^(٢).

وهذا تعريف جيد يتناول العدالة بمفهوم شامل لحد كبير، وينقصه الإشارة الواضحة للبعد البيئي مع عدم إغفال إشارته إلى توزيع الثروات ولكن الوعي البيئي بوجه عام غير منتشر، وبالتالي طبيعي أن يغيب البعد البيئي بشكل واضح ومباشر.

ويلاحظ أن التعريفات السابقة انطلقت من فلسفة تشريعية أو قانونية في تعريف عبد الرحمن نصير، ثم من خلفية سياسية في تعريف محمود الشرقاوى ثم من خلفية إسلامية لفلسفة العدالة الاجتماعية لسيد قطب، ثم كان تعريف اليوسف وهو أكثرها شمولاً، ولكن بوجه عام يمكن القول بأن التعريفات السابقة تعكس أن قضية العدالة الاجتماعية هي قضية أساسية لعلماء الدين والسياسة والقانون كما هي قضية اجتماعية وبيئية من خلال المنظور الشامل الذي سوف يأتي الحديث عنه الآن.

٣- مفهوم البيئة:

يعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أى أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة.

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٢٦).

(٢) (عبد الله اليوسف، ٢٠١١م، ١٧).

والمفهوم العلمى الدقيق للبيئة على جانب من التعقيد فحتى فترة وجيزة كانت تعرف بأنها مصطلح عام يقصد به كافة الأشياء والقوى والظروف التى تؤثر على الفرد من خلال المشيرات التى يستقبلها، إلا أنه مع تزايد الاهتمام بالبيئة منذ نهاية الستينيات جرت محاولات لتحديد هذا المفهوم بشكل أدق، وكان من أهم هذه المحاولات ما أثير فى المؤتمر الدولى للتعليم العام الذى نظمه اليونسكو عام ١٩٦٨م حيث جاء ما يلى:

{يجب فهم البيئة على أنها كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، وجميع النشاطات والمؤثرات التى تطبق والتى يستجيب لها، والتى يدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوافرة لديه}.

وتشمل البيئة أيضا تراث الماضى، والعادات والتقاليد والأعراف والتاريخ والقانون والمكتشفات العلمية وتطبيقاتها، ويشكل التراث الدينى والأخلاقى عنصرا بيئيا له أهمية بالغة، ثم فى إطار النشاطات الدولية، حيث تم الاتفاق فى اجتماع بغداد للتربية البيئية عام ١٩٧٥م على أن البيئة عبارة عن العلاقة الأساسية القائمة بين العالم الطبيعى الفيزيائى، والعالم الاجتماعى السياسى الذى من صنع الإنسان.

وهكذا فإن البيئة هى الإطار الذى يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية، ويحصل منها على مقومات حياته من مأكى وملبس ومسكن، ويمارس فيه مختلف علاقاته مع بنى البشر، أى أن البيئة تشمل مجموعة من المكونات الحية وغير الحية، الدائمة التفاعل مع بعضها البعض^(١).

ونعرض الآن مجموعة أخرى من التعريفات للبيئة، ونلاحظ بوجه عام أن هناك اتجاهات عديدة فى تعريف البيئة، وبعضها يرجع إلى عهد قديم، فالبعض يرى أن أبقرط، وأرسطو، وابن خلدون من علماء البيئة.

ومن خلال استعراض التعاريف المختلفة يلاحظ أن هناك اتجاهين أساسيين فى تعريف البيئة:

– الاتجاه الأول يركز على الجانب الفيزيقي أو الطبيعى للبيئة فقط.

– الاتجاه الثانى أشمل ويضم الجانب الفيزيقي مع الجانب الاجتماعى.

فيعرف ألبى Allaby البيئة على أنها تتكون من قسمين، الأول منها هى العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية المحيطة بالكائن الحى، والثانى هو السائل المحيط بخلايا الجسم لدى الكائنات ويساعدها على الاستمرارية^(٢).

(١) (محمد صابر سليم، ١٩٨٩م، ص ٩).

(٢) (Michael, 1983, 16).

ويلاحظ أن هذا التعريف فيزيقي بحت يركز على الجوانب الطبيعية والكيميائية والتفاعلات بينهما، متغافلا بذلك الجانب الاجتماعي وتفاعلاته.

ويعرفها يوسف التونى بأنها المحيط أو المكان، وما يتميز به من ظروف يعيش تحتها الكائن وتحيط به، ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على الجانب الفيزيقي وأثره على الإنسان^(١). ويعرفها محمد الشرنوبى بأنها المحيط أو الوسط الذى يولد فيه الإنسان، وينشأ بينه ويعيش خلاله حتى تنتهى حياته^(٢).

ويعرفها عدلى فرج بأنها مجموع الظروف والعوامل الخارجية التى تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر فى العمليات الحيوية التى تقوم بها، ويقصد بالنظام البيئى أية مساحة من الطبيعة، وما تحتويه من كائنات مواد غير حية فى تفاعلها مع بعضها البعض، ومع الظروف البيئية، وما تولده من تبادل الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة ذلك الغابة، والنهر، والبحر، والبحيرة^(٣).

والتعريف السابق أيضا أغفل الجانب الإنسانى والاجتماعى، كأحد المكونات الأساسية للنظام البيئى، وكعنصر هام للتفاعل، هذا فضلا عن التداخل بين مفهوم البيئة ومفهوم النظام البيئى. ويعرفها عاطف غيث، بأنها كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة، ويؤثر فيه^(٤).

ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على الجوانب الإنسانية وأغفل الجوانب الطبيعية، ولقد أدخل علماء النفس فى تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمثيرات، أما علماء الاجتماع فيؤكدون على دراسة الظروف، أو الحوادث الخارجة عن الكائن العضوى، سواء كانت فيزيقية أو اجتماعية، وعلى هذا الأساس تنقسم البيئة إلى جزئين:

الأول بيئة طبيعية: وهى جميع مظاهر البيئة، التى لا تكون من خلق الإنسان، أو نتيجة للنشاط الإنسانى، أى ليس للإنسان دخل بها على الإطلاق، وتتضمن الأرض والمناخ والتضاريس وتأثير العوامل الكونية.

الثانى بيئة اجتماعية: وهى بالتالى تتكون من أشخاص وجماعات ومجتمعات متفاعلة، وتنطوى على التوقعات الاجتماعية، ونماذج التنظيم الاجتماعى، والعلاقات الاجتماعية،

(١) (يوسف التونى، ١٩٩٠م، ٩٦).

(٢) (محمد الشرنوبى، ١٩٨١م، ١٤).

(٣) (عدلى فرج، ١٩٧٦م، ٤١).

(٤) (عاطف غيث، ١٩٧٩م، ص ١٦٦).

وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع ، كما يشتمل على التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الأمر الذى يجعل لكل عضو فى المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة به . ويؤكد فيدرن Fedron على أهمية البعد الاجتماعى فى أى تعريف يقوله ، حيث إن نظرة العلماء للبيئة فى الماضى كانت من خلال الأبعاد الفيزيكية والبيولوجية ، ثم تغيرت هذه النظرة لتشمل الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لأنه إذا كانت الجوانب الفيزيكية والبيولوجية تعد الأساس الطبيعى للحياة الإنسانية ، فإن الجوانب الاجتماعية والثقافية هى التى تحدد حاجات الإنسان وفكره وفهمه للطبيعة والبيئة وكيفية استخدامها^(١).

ويعرفها اسكنايبرج Schnaiberg بأنها الكون بما يحويه من عناصر حية وطبيعية ، تنتظم معا من خلال نظم أو نسق دينامى يمثل التأثير المتبادل بين عناصر البيئة المختلفة ، التى تتكامل مع بعضها البعض^(٢).

وأىضا هذا التعريف تناول البيئة بمفهوم شامل للكون كله ، إلا إنه لم يبرز ماهية هذه العناصر ، ويتفق تعريف انتسازى مع التعريف السابق ، حيث يعرف البيئة بأنها جميع المؤثرات التى يتلقاها الفرد منذ بدء حياته فى الرحم حتى الوفاة^(٣) ، وهذا التعريف مع عموميته ، لكنه يركز على الأشياء المؤثرة فقط. وهذا الشيء المؤثر يصعب تحديده بدقة ، وقد يختلف من وقت لآخر.

ويركز رشيد وصابر بنى على أهمية العلاقات الاجتماعية ، فيعرف البيئة بأنها الإطار الذى يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بنى البشر^(٤).

ويعرفها محمد المبارك بأنها كل العناصر الطبيعية والحياتية التى توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية ، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة ، والطاقة ومصادرها ومياه الأمطار والأنهار والبحار والمحيطات ، والتربة وما يعيش عليها أو بداخلها من نبات وحيوان ، والإنسان فى مجتمعاته المتباينة ، كل هذه العناصر مجتمعة هى مكونات البيئة^(٥).

(١) (Fedron, 1980, 13).

(٢) (Schnaiberg, 1980, 101).

(٣) (جيلفورد - ١٩٨٢م ، ١١).

(٤) (رشيد أحمد - محمد صابر بنى ، ١٩٨٤م ، ٢٩).

(٥) (محمد المبارك - ١٩٧٨م ، ٢١).

ويلاحظ أن هذا تعريف بنائى جيد، وإن كان اختصر الجانب الاجتماعى ولم يبرز أهمية التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بشكل جيد.

ويعرفها عبد الفتاح القصاص بأنها الإطار الذى يمارس فيه الإنسان حياته، بما فيه من ظروف وأحوال وموارد وأحياء تؤثر عليه ويتفاعل معها، وهذا التعريف عام ومختصر ولم يوضح طبيعة هذا الإطار^(١).

ويعرفها زكى بدوى بأنها المجال الذى تحدث فيه الإثارة، والتفاعل لكل وحدة حية، وهى كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية، ونظم اجتماعية، وعلاقات شخصية، وهى المؤثر الذى يدفع الكائن الحى إلى الحركة والنشاط والسعى، فالتكامل متواصل بين البيئة والفرد، والأخذ والعطاء مستمر، وتنقسم البيئة إلى قسمين، بيئة طبيعية وتشمل الأرض بأشكالها العديدة من زراعية وصحراوية وجبلية... الخ، والبيئة الاجتماعية وتتضمن النظم والعلاقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية والصحية والتعليم^(٢)، وهذا التعريف يوازن بين الجانب الطبيعى والاجتماعى مركزا على أهمية التفاعل بينهما. ويركز طلعت منصور على التفاعل بين مكونات البيئة بقوله: إن البيئة عملية مستمرة منشطة كلية، تتضمن تفاعلا بين كل مكوناتها، فالإنسان وبيئته كلا متكاملان لا ينفصلان، وكلاهما يتحدد على أساس تفاعلهما فى سياق مواقف كلية معينة^(٣).

ونخرج من التعاريف السابقة بالعناصر الآتية:

- البيئة هى الإطار الذى يعيش فيه الإنسان وكافة الكائنات.
- تتضمن البيئة الإطار الطبيعى الذى يمثل الأساس الطبيعى لكافة الكائنات بما فيها الإنسان.
- وتتضمن البيئة الإطار الاجتماعى الذى يمثل الأفراد والجماعات والمجتمعات، بما اخترعوه من نظم وتكنولوجيا للتكيف مع البيئة والإطار الفيزيقي.
- الإطار الاجتماعى والتكنولوجى يؤثر على الإطار الطبيعى، وبالتالي يحدث تفاعل وتأثير متبادل ومستمر بين الإطار الطبيعى والاجتماعى والتكنولوجى ويتشكلا معا فى النهاية كوحدة متناسقة.

(١) (عبد الفتاح القصاص، ١٩٨٠م، ٨).

(٢) (زكى بدوى، ١٩٧٧م، ١٢٦).

(٣) (طلعت منصور، ١٩٨٥م، ١٤٨).

- هذه التفاعلات تؤثر على الإنسان منذ بداية حياته في الرحم، وحتى الوفاة في مختلف الجوانب الصحية والثقافية والاقتصادية والسياسية.
- وبالتالي فهي تثير سلوك الفرد والجماعة والمجتمع فيتحرك الإنسان للتكيف مع المتغيرات الجديدة.
- وهكذا تستمر التفاعلات، ونتيجة لذلك تختلف حركة وسلوك الإنسان واتجاهاته تبعاً لاختلاف البيئة.

تعريف الباحث:

البيئة هي الإطار الطبيعي والاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد بما يتضمنه من تكنولوجيا اخترعها الإنسان، وهذا الإطار يتأثر بكل التفاعلات والعلاقات القائمة بين جميع العناصر، وينعكس ذلك على سلوك واتجاهات الفرد في مختلف جوانب حياته، ومن ثم فالبيئة دينامية تختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر، فلكل فرد بيئته الخاصة به.

والخلاصة أن البيئة تتكون من الآتي:

- إطار طبيعي، ويشمل الأرض وما عليها، والغلاف المائي، والغلاف الجوي.
 - إطار اجتماعي، ويتمثل في العادات والتقاليد والأعراف والقيم والنظم الاجتماعية.
 - إطار تكنولوجي، ويشمل كل ما اخترعه الإنسان في حياته.
- وهذه الأطارات الثلاث تمثل البيئة، فالبيئة لها ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد الطبيعي: وهو يمثل ما خلقه الله دون تدخل من الإنسان، ويشمل الأرض، والغلاف الجوي، والغلاف المائي، ثم البعد الاجتماعي: بما يشمل من إنسان وعادات، وأعراف، وقيم، وعلاقات، ونظم اجتماعية، ثم البعد التكنولوجي: وهو كل ما شيده الإنسان على سطح الأرض مثل المسكن والسيارة وخلافه.

٤- مفهوم ونشأة العدالة البيئية:

يرجع نشأة مفهوم العدالة البيئية بشكلها الحديث إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثمانينيات، حيث بدأت الجهات المسؤولة عن البيئة تلاحظ أن المصافي، ومعامل البترول، وغيرها من المنشآت التي ينجم عنها مخلفات خطيرة على الصحة، يتم بناؤها في المناطق الفقيرة، والتي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين، بحيث تنفث

هذه المعامل والمحارق سموها، وتطرح فضلاتها في هذه المناطق الفقيرة، مما أدى لزيادة معدلات الإصابة بالدرن والربو وغيرها من الأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي^(١). وهذا انعكس على التعريفات البدائية للعدالة البيئية والتي ظهرت في هذه المرحلة حيث تعرف^(٢) العدالة البيئية بأنها تعنى اتخاذ الإجراءات القانونية لمنع نشوء بؤر للتلوث البيئي في مناطق الفقراء.

ويلاحظ أن هذا التعريف ارتبط بأسباب نشأة مفهوم العدالة البيئية، حيث ارتبط بظهور بؤر للتلوث في مناطق سكن الفقراء ولذلك كان هذا التعريف محدودا في تناوله للعدالة البيئية، من حيث إنها تركز على منع نشأة بؤر جديدة للتلوث في مناطق الفقراء، وهذا في الحقيقة جزء من المفهوم الشامل للعدالة البيئية، وسوف يتضح ذلك فيما بعد بإذن الله. ولكن هذا التعريف برغم قصوره فإنه أسهم في إضافة الحق في بيئة نظيفة كحق أصيل من حقوق الإنسان، ولذلك يعتبر الحق في بيئة نظيفة الجيل الثالث من حيث الترتيب الزمني في حقوق الإنسان، حيث كانت الحقوق المدنية والسياسية هي الجيل الأول لحقوق الإنسان، ثم الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي الجيل الثاني، وجاءت الحقوق في بيئة نظيفة كجيل ثالث بعد ظهور مفهوم العدالة البيئية وارتباطه بالتلوث^(٣).

ويلاحظ أن في هذا المفهوم أيضا إشارة إلى عملية تقييم الأثر البيئي، من خلال اعتماد مفهوم الأثر الاجتماعي المضاعف للتلوث كأساس قانوني وبيئي لعملية قياس الأثر البيئي للمشروعات، بمعنى إعطاء أهمية كبرى للبعد الاجتماعي عند قياس التلوث فلم يعد يكفي تحديد كمية الملوثات المنبعثة من أى مشروع، ولكن الجديد والأهم هو البعد الاجتماعي، فكم فردا في المجتمع سيتأثر سلبيا بذلك، وهل هؤلاء الأفراد يعانون من ملوثات أخرى أم لا، لأن انتشار المشروعات الملوثة في منطقة معينة يضاعف الأثر الناتج عن التلوث، مما يزيد من الأعباء والتكاليف، فمثلا وجود مصنع جديد للأسمنت في مدينة صحراوية ضرره أقل منه لو أقيم بمدينة بها مصانع أخرى ملوثة، لأن تجمع الملوثات يضاعف الأثر والسلبيات، وهو ما يسمى بالأثر المضاعف، وهذا لم يكن يوضع في الحسبان في عملية تقييم الأثر البيئي قبل ظهور مفهوم العدالة البيئية، كما أن انتشار التلوث وتركيزه في

(١) (Rich. Anand, 2004, P9).

(٢) (Rkathryn and Gary, 2001, 32).

(٣) (مشكاة المؤمن، ٢٠١٣، ص١).

المناطق الفقيرة يبدو وكأننا نعاقب الفقراء على فقرهم، وزيادتهم مرضا وبؤسا، مما يخل بمعايير العدالة بمفهومها البسيط، حيث تزداد أماكن الفقراء تلوثا ومرضاً، ونحى مناطق الأغنياء بيئة نقية خالية من التلوث أو محدودة التلوث، فاستمرار التلوث فى مناطق الفقراء يعنى ببساطة أن الفقر صناعة إنسانية، تقوم بإنتاجه طبقات الأغنياء وتستهلكه وتعيش فيه وتموت به الطبقات الفقيرة، وهذا هو قمة الظلم الإنسانى والبيئى معا.

ثم كانت هناك مرحلة مهمة، أو نقلة أخرى فى مفهوم العدالة البيئية، وذلك كان فى ١١ فبراير ١٩٩٤م، عندما قال الرئيس الأمريكى بيل كلينتون: {من حق المجتمعات المتنوعة والأفراد فى الأمة أن يحيوا فى بيئة آمنة وصحية} وهذه الجملة ربطت الحق فى بيئة آمنة وصحية بالحق فى الحياة، وانطلاقاً من هذه الكلمات أصدر الرئيس الأمريكى الأمر التنفيذى رقم ٢٨٩٨ لعام ١٩٩٤م، ويعتبر هذا المرسوم من أهم الإجراءات الفيدرالية للعدالة البيئية، لحماية محدودى الدخل والأقليات ومن ثم حماية المجتمع كله، وفى ضوء ذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للعدالة البيئية فى أمريكا^(١) وهذا المرسوم أسهم بعد ذلك فى إضافة محورين آخرين لمفهوم العدالة البيئية وهما:

- عدالة توزيع الموارد البيئية بين أبناء المجتمع، وعدالة اقتسام التلوث أيضاً.
- إشراك المواطنين كافة فى اتخاذ القرار البيئى.

ولذلك تعرف العدالة البيئية بأنها: العدالة فى توزيع جميع الموارد والأضرار البيئية لجميع أبناء الوطن بدون تمييز، والمشاركة الفعالة لجميع المواطنين فيما يتعلق بتنفيذ أو تطوير بيئاتهم، مع تحقيق الحماية لجميع المواطنين من المخاطر البيئية^(٢).

وهنا يتضح التطور الكبير، والإضافة الهامة لمفهوم العدالة، وتتلخص فى عدالة توزيع الموارد، وتحمل المخاطر، مع توفير المشاركة الفعالة لجميع المواطنين فى كل ما يتعلق بالبيئة المحيطة، وهذا المفهوم يؤكد أن العدالة البيئية مفهوم شامل يضم حماية البيئة الطبيعية، بما تشمله من أنهار، ونباتات وأشجار، وطيور، كما يهتم بحماية حياة الناس وحقوقهم، بداية من حقهم فى الحياة، أين يعيشون، ويعملون ويتعلمون، ويلعبون، ويشاركون فى اتخاذ كل القرارات المرتبطة بحياتهم وبيئاتهم، بدون أى تمييز أو تحيز لدين، أو جنس، أو طبقة، أو عرق، أو عقيدة، أو فكر، وأيضاً يشمل العدالة فى تحمل أعباء حماية البيئة، ومشكلات التلوث والاستنزاف.

(١) (Foreman, 1998, 30).

(٢) (مشكاة المؤمن، ٢٠١٣م، ص٢).

٥- تعريف المؤلف:

العدالة البيئية هي الاقتسام المتساوى والحق لجميع أبعاد البيئة، بما تحمله من أبعاد طبيعية وإنسانية وتكنولوجية تعنى بالتوزيع الحق، أو المنصف، لمزايا وأضرار البيئة من موارد وملوثات، من خلال مشاركة فعالة لجميع المواطنين، فيما يتعلق بتنفيذ أو تطوير أو تقييم بيئاتهم، فى ضوء تكافل إنسانى كامل بين جميع الطبقات، بما يحقق المساواة فى كافة الحقوق والواجبات البيئية بدون أى تمييز لأى سبب.

وهذا التعريف يتضمن عدة عناصر أساسية مهمة تشمل ما يأتى:

(أ) بداية كلمة عدالة تعنى الاقتسام المتساوى أو الحق والإنصاف لكل أبعاد البيئة من خلال المنظور الشامل للبيئة، والذى يتضمن داخليا ثلاث عناصر أساسية وهى:

● البيئة الطبيعية، والتي تضم الأرض وما عليها، والغلاف المائى بما فيه والغلاف الجوى بما يضمه.

● البيئة المشيدة، وتشمل كل ما شيده الإنسان من تكنولوجيا وصناعات ومبان وخلافه.

● البيئة الإنسانية، أو الاجتماعية بما تضمه من عادات، وتقاليد، وأعراف، وقيم، وعلاقات، ونظم اجتماعية أنشأها الإنسان لإشباع احتياجاته المختلفة.

(ب) العدالة أو الاقتسام المتساوى، والحق يتضمن جانبين، الجانب الأول خاص بالمزايا والموارد البيئية بمفهومها الشامل، من غاز، وأراضى، أو غيرها يجب أن توزع بعدل على جميع البشر، لأن كل دولة تملك أراض، وموارد متنوعة يجب أن يستفيد منها الجميع، ولا تكون حكرا على فئة أو طائفة معينة.

الجانب الثانى والخاص بالأضرار البيئية، مثال الملوثات، وغيرها من سلبيات يجب أيضا ألا تتحملها طبقات، أو فئات معينة من الفقراء، بل يجب مراعاة الحق والعدل أيضا فى اقتسام هذه الأضرار، ولا تتحملها طبقة أو فئة معينة.

(ج) العدالة البيئية تتضمن مشاركة فعالة من جميع المواطنين فى كل من المراحل الآتية:

● مرحلة دراسة وتنفيذ كل ما يتعلق بيئاتهم، سواء على المستوى المحلى فى المشروعات الخاصة بكل مجتمع، أو على المستوى القومى للمشروعات القومية، فالمشاركة وسيلة

ومبدأ وغاية وتساعد على اكتساب الخبرات، والنضج والحماس في العمل، وتقبل كافة النتائج والآثار.

● مرحلة تطوير ومتابعة وتقييم كل ما يتعلق بالبيئة، سواء على المستوى المحلي، أو القومي، مع مراعاة مشاركة كافة فئات وطبقات المجتمع سواء المؤيدة، أو الراضية، أو المحايدة، مما يساهم في تراكم الخبرات وتحقيق العدالة بإتاحة كافة الفرص في المشاركة لكافة الفئات، ولمختلف الآراء مما يساهم في الوصول إلى رأى جمعى عادل قائم على مبدأ العدالة البيئية.

(د) العدالة البيئية تقوم على أساس التكافل الإنسانى بين جميع الطبقات «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (الصحيحان) ولا يصح أن نترك طبقة فى ترف وبيئة نظيفة، على حساب طبقة أخرى فى فقر وتلوث، فجميع طبقات المجتمع تمثل مجتمعا واحدا متحدا، فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة وفى مواجهة الأخطار، وفى توزيع مكاسب التنمية، بعدل وتكافل إنسانى شامل يزيل الأحقاد بين الطبقات، مما يمهد للتنمية التقدم.

(هـ) المساواة الإنسانية فى كافة الحقوق والواجبات، بدون تفرقة على أساس جنس، أو لون، أو دين، أو طبقة، أو خلافة، فكل البشر سواسية فى جميع الحقوق والواجبات، بدون أى استثناءات أو تمييز، وهذا يرتبط بتوزيع عادل وجيد لجميع الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وخلافه، لإتاحة الفرص المتعادلة لكل مواطن فى التقدم والوصول لأعلى المراكز، هذا هو مفهومنا للعدالة البيئية.

ثالثا: الركائز الأساسية لفلسفة العدالة البيئية:

تعتمد فلسفة العدالة البيئية على عدة ركائز متكاملة، نحاول عرضها منفصلة بغية التوضيح النظرى مع الإقرار بتداخلها وتكاملها مع بعضها البعض وهى ستة ركائز أساسية يمكن عرضها من خلال الآتى:

١- أمر من الله سبحانه وتعالى:

أولا: أمر من الله سبحانه وتعالى فى قوله: ﴿فَلِذَلِكَ فَادَّعِ وَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتُ وَلَا تَبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَأَمِنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ

لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلَكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾
 [سورة: الشورى - الآية: ١٥] أن تحقيق العدالة بمفهومها الشامل أمر من الله سبحانه
 وتعالى ولكافة البشر، وإذا رجعنا لتاريخ البشرية نجد ذلك واضحا فى أزمنة مختلفة
 وواضحا لدى هذه الشعوب فإذا رجعنا إلى ما تركه القدماء المصريون فى عصر التوحيد من
 تعاليم دينية نجد من أقوالهم الماثورة ما يلى:

«لقد صنعت مياه الفيضان العظيمة لكى يكون للفقير فيها حق كالعظيم» يلاحظ هنا ذكر
 حق الفقير قبل حق العظيم.

«لم أستعمل القسوة مع إنسان» «لم أخسر الميزان» «لم أتصنع الصمم وقت سماع الحق
 والعدل»^(١)

ويلاحظ أن الميزان كان يرمز للعدل فى مصر الفرعونية ويقول المولى سبحانه وتعالى:

﴿ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾ [سورة: الرحمن - الآية: ٩].

كما أن هذه العبارة قرنت الحق بالعدل ... ويقول المولى الكريم فى كتابه: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ [سورة: النساء - الآية: ١٠٥]

قال تعالى: ﴿ يَدَاؤُدْ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ

[سورة: ص - الآية: ٢٦]

وفى الديانة اليهودية تعاليم متنوعة للعدالة ومنها أنه عند قطف ثمار الزرع يجب أن
 يكون هناك نصيب للفقراء، والمساكين، وابن السبيل، وأن نصيب الله فى زكاة الأرض
 والأنعام وغيرها، يجب أن ينفق فى سد حاجات الفقراء والمحتاجين من الناس، كما أقرت
 حق العبد فى التحرر بعد ست سنوات ومحاربة البذخ والترف والإسراف فى المأكل والملبس
 والشراب (سفر أشعياء الأصحاح الخامس والخامس والستين، ١٧ - ٢٤).

ثم كانت حياة المسيح - عليه السلام - مثالا فى الزهد، والبعد عن البذخ والترف،
 والدعوة الصريحة للعدالة، فى قوله لأحد السائلين عن ماذا يفعل ليرث الحياة الأبدية،
 فقال له المسيح - عليه السلام - {يعوزك شىء واحد ... اذهب وبع كل ما لك وأعطه
 الفقراء فيكون لك كنز فى السماء، وتعالى اتبعنى ... فمضى حزينا لأنه كان يملك أموالا
 كثيرة، فنظر المسيح - عليه السلام - حوله وقال لتلاميذه: «مرور جمل من ثقب إبره أيسر
 من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله».

(١) (محمود الشرقاوى، ١٩٦٦م، ص ٣٢ - ٣٣).

كما حذر المسيح - عليه السلام - من اكتناز المال والذهب والفضة في قوله { لا تقتنوا ذهباً ولا فضة ولا نحاساً } (متى، ٩).

ونهى المسيح - عليه السلام - عن عبادة المال في قوله { لا تقدرون أن تخدموا الله والمال } (متى، ٦).

بل إن إيتاء الزكاة كان موجوداً في الرسالات السماوية قبل الإسلام قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَبِيدِينَ﴾ [سورة: الأنبياء - الآية: ٧٣] - وهذه الآية كانت عن قصص الأنبياء لإبراهيم وآل إبراهيم عليهم الصلاة والسلام.

ثم جاء الإسلام بتفاصيل واضحة وصارمة عن العدالة يمكن إيجازها الآن فيما يلي:

(أ) أن المال هو مال الله سبحانه وتعالى:

قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة: المائدة - الآية: ١٢٠] قال تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاهُمْ﴾ [سورة: النور - الآية: ٣٣] إن حق الملكية الفردية يقره الإسلام بقبول، لأن المال في الأساس هو مال الله، وعلى الإنسان أن يتذكر ذلك دائماً، وخاصة عند ما يعطى الفقير أو الضعيف ويرتبط ذلك بحديث عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: {ثلاث والذى نفس محمد بيده إن كنت لحالفا عليهن لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا، ولا يعفو عبد عن مظلمة يتبغى بها وجه الله إلا رفعه الله بها عزا يوم القيامة، ولا يفتح عبد باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر} وبالتالي يؤكد الشيخ الغزالي أن المال ليس ملك للإنسان، بل هو مقيد بحسن التصرف فيه لمصلحة المجتمع والمسلمين، وهذا يؤكد أن الملكية الخاصة مقيدة لصالح المجتمع^(١).

(ب) أن الإنسان مستخلف بأمر الله في الإنفاق في الصالح العام:

قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْفِلِينَ فِيهِ﴾ [سورة: الحديد - الآية: ٧].

(١) (الغزالي، ٢٠٠٥م، ١٤٧).

هذه الآية توضح أن الإنسان وسيط أو وكيل وخليفة في إنفاق المال، بما يرضى الله ورسوله، ويرى سيد قطب أن نص الآية واضح فهو يعنى أن المال الذى فى أيدى البشر هو مال الله، وهم خلفاء لا ملاك... فهذه ملكية التصرف والانتفاع^(١).

(ج) أن حق التصرف فى المال مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة:

لأنه إذا كانت الملكية فى الإسلام هى ملكية التصرف والانتفاع، فهذا يعنى أن سوء التصرف بما لا يرضى الله ورسوله تنفى هذه الملكية... ويقول المولى الكريم: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة: النساء - الآية: ٥].

وهذا يعنى أن المال مال الله لمصلحة الجماعة، واستخلف فيه الفرد أو وظيف له فرد أو أفراد وإذا لم يحسن التصرف فيه يعود للجماعة^(٢) ويؤكد ذلك الشيخ الغزالي بقوله «إن الظن بمحاسبة أصحاب المال على تصرفاتهم المالية إنما تكون فى الدار الآخرة فقط ليس صحيحا، بل يحاسب عليه فى الدنيا أيضا، لأنه إذا كان من حق الأسرة أن تحجر على رب الأسرة إذا كان سفيها، فالمجتمع أولى بذلك وسيرة الخلفاء الراشدين تؤكد ذلك»^(٣). وهذا ما أخذ به «عمر بن الخطاب» رضى الله عنه فصادر على أساسه بعض ممتلكات المسلمين لحساب المجتمع، وقوله لا ثروة لأحد عند الجماعة، لأن إصلاح حال المجتمع ضرورة، حتى لو على حساب حقوق مكتسبة لبعض الأفراد أو الطوائف، لأن القاعدة تقول يجوز هلك ثلث الناس لإصلاح حال الثلثين^(٤).

(د) كراهية تركيز الثروة فى أيدى قلة من المسلمين والعمل على الحد من الفوارق بين الطبقات:

قال تعالى: ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِرَسُولٍ فَخَذُّهُ وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة: الممتحنة - الآية: ٧]

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧، م، ٩١).

(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧، م، ٩١).

(٣) (الغزالي، ٢٠٠٥، م، ١٤٧ - ١٤٨).

(٤) (الغزالي، ٢٠٠٥، م، ١٤٩).

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ [سورة: الحشر - الآيات : ٧ : ٨].

وهذه الآيات أو هاتين الآيتين تقر مبدأ إسلاميا هاما في ملكية المال، وهو كراهية حبسه فى أيدى فئة من الناس، يتداول بينهم ولا يجده آخرون قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [سورة: الحشر - الآية : ٧] ومعنى هذا جواز أن يأخذ الحاكم بعض المال من الأغنياء ويعطيه للفقراء، وعلى الحاكم أن يعيد للمجتمع قدرا من التوازن فى ملكية المال، لتعديل الأوضاع وتحسين أحوال فقراء المجتمع، وفى قصة بنى النضير التى لم تقع فيها الحرب بل استسلمت للنبي «عليه الصلاة والسلام» فكان فيؤها أو أرباحها كله لله وللرسول عندئذ رأى الرسول «عليه الصلاة والسلام» أن يعيد لمجتمع المسلمين توازنه فى ملكية المال، فمنح هذه المغانم أو الفىء للمهاجرين ورجلين فقيرين من الأنصار، حيث كان المهاجرون قد تركوا أموالهم وممتلكاتهم فى مكة وبالتالي كانوا أكثر فقرا، لذلك خصهم «صلى الله عليه وسلم» لتحقيق التقارب بين الطبقات ليكون هناك نوعا من التوازن، ولكى لا يكون دولة بين الأغنياء، ذلك لأن تضخم المال فى جانب وانحساره عن الجانب الآخر مشاركة مفسدة وحقد طبقى كبير كما فى النظام الرأسمالى^(١).

ومن هنا فالعدالة الاجتماعية ملزمة للحاكم والدولة، وليست بالمحبة كما يدعى البعض، لأن تحقيق العدالة أمر واضح وصريح من الله سبحانه وتعالى لجميع المسؤولين والحكام ولكل البشر، فضلا عن أن العدل اسم وصفة وآية من آياته أنزلها الله للعالمين.

وإذا نظرنا إلى الزكاة وهى كما أوضحنا كانت موجودة قبل الإسلام، وهى وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الأخذ من أموال الأغنياء وتوزيعها على الفقراء، مما يؤدى بشكل تلقائى للحد من الفجوة بين الطبقات، والأهم من ذلك أن الزكاة تؤدى إلى إزالة الحقد بين الطبقات، ولتوضيح ذلك إذا فرضنا أن هناك مصنعين يمتلكهما اثنان من رجال الأعمال، والمصنعان فى منطقة فقيرة، وكان أحدهما يدفع الزكاة، بينما الآخر يرفضها، فإذا تصورنا نشوب النار فجأة فى كلا المصنعين ماذا سيكون رد فعل الفقراء؟ المؤكد أنهم سوف يسعون بكل السبل لإخماد النار فى مصنع معطى الزكاة بشكل أساسى، لأن فى ذلك مصلحة لهم وكلما زاده الله فى الرزق فرحوا بذلك، لأن نصيبهم من الزكاة سوف يزداد والعكس مع منكر الزكاة، ومن هنا فالزكاة مثلها مثل العدالة الاجتماعية

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٩٣).

تذيب الحقد بين الطبقات، مما يساهم في حدوث التنمية والتقدم، وعدم تفعيل العدالة الاجتماعية سيزيد من الاحتجاجات والاعتصامات التي تهدد كيان المجتمع، ومن هنا فتحقيق العدالة مصلحة ومنفعة للغنى قبل الفقير، لأن الغنى لديه ما يخاف عليه من مال وثروات، ويحتاج للأمن والأمان أكثر من الفقير، الذى ليس لديه ما يخشاه فماذا يفعل الغنى فى دولة نصفها أو أكثر تحت خط الفقر ويغيب عنها الأمن والأمان.

٢ - المساواة الإنسانية:

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفُقُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتْفُقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لُونُ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [سورة: النساء - الآية: ١].

فهذه الآية الكريمة تؤكد أن كل الناس من جميع الشعوب، والأماكن، والقبائل، أصلها واحد... وبالتالي فكل المواطنين متساوون فى الأصل والنسب.

ثم يقول المولى سبحانه وتعالى فى آية أخرى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [سورة: الحجرات - الآية: ١٣].

وهذه الآية تؤكد مرة أخرى على المساواة، وأن الناس كلهم سواء لا فضل لأحد على غيره إلا بالتقوى، وإذا كانت المساواة الإنسانية على مستوى البشرية جمعاء فى كل زمان ومكان، منذ آدم إلى نهاية الكون، وفى أنحاء الدنيا فهذا يمتد بالطبع إلى فكرة المساواة داخل الأوطان، أو داخل كل قطر أو وطن، وهذا يعنى أن كل مواطن له نفس الحقوق، بغض النظر عن دينه أو جنسه أو موطن إقامته أو غيرها، فالمساواة حق إنسانى شرعه المولى ويتحقق ذلك من خلال الآتى:

(أ) إرساء هياكل ونظم المؤسسات العادلة داخل كل دولة من خلال توفير تعليم جيد لجميع المواطنين، بدون تمييز، وكذلك مؤسسات الصحة والعلاج والترفيه والرياضة والثقافة وغيرها، ولكن إذا كانت مؤسسات التعليم مثلا ضعيفة فهذا يعنى عدم العدالة، لأن الفرد الغنى سيحصل على تعليم أفضل من الفقير فى المدارس الخاصة وهكذا بقية الخدمات.

(ب) تمكين كل مواطن من الحصول على كل حقوقه، وفى الفرص المختلفة من عمل وترقيات وتعليم وخلافه بدرجة متكافئة، ولا تعنى العدالة هنا المساواة فى النتائج والمخرجات فالمهم توفير الفرص بشكل متساوى بصرف النظر عن النتائج.

(ج) مؤسسات السلطة المضادة أو الموازية ، مثل سلطة النقابات ، وسلطة منظمات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني ، لها دور مهم في تحقيق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع ، لتحقيق العدالة والارتقاء بقدرات أفراد المجتمع وخاصة من الفقراء والمحرومين والمفلسين ، لأن الفقر يرجع لحد كبير إلى حرمان الفقير من قدرته على التعلم أو الكسب أو خلافه .

(د) المساواة في الواجبات بدون أي تمييز سواء كان لون أو جنس أو دين أو خلافه ، مثال الواجب في حماية الوطن أو الضرائب أو خلافه من واجبات يتساوى فيها الجميع ، لأن المساواة ليست بالحقوق فقط ولكنها تستكمل بالواجبات ، ولا يمكن فصلها عن بعضها بعضا .

٣ - حق طبيعي وبيئي:

إن كل دولة لديها موارد طبيعية حباها الله بها ليس للمواطن دخل في وجودها ، فمثلا مصر بها بترول وغاز طبيعي وذهب وغيرها من موارد طبيعية ، كما أن قناة السويس ، والآثار ، والمناخ ، وغيرها من عوامل تجذب السياح وتدر مليارات ، حتى تحويلات المصريين في الخارج ليست نتاج جهد المواطنين داخل مصر ، فكل هذه الموارد حق طبيعي لكل إنسان يعيش على هذه الأرض وبالتالي فعند تقسيم هذه الموارد على سكان هذه الأرض ، يكون التقسيم حسب الحاجة ، كل مواطن حسب حاجته فالفقير أولى تماما مثل رب الأسرة يوزع دخله على أبنائه كل حسب حاجته ، فإن كان هناك ابن مريض يأخذ أكثر من أخيه السليم في المصروفات والتكاليف ، وهكذا المجتمع المسلم فقد جاء في الصحيحين عن النعمان بن بشير عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : {مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر} ، ومن ثم لكل مواطن ولد على أرض الوطن حق في موارده الطبيعية ، وهو ما يسميه البعض في دول البترول بحقه في الزيت أو محفظة البترول في بعض الدول ، ولكن مصر لها موارد متعددة كما ذكرنا .

وللأسف مصر مع بقية الدول العربية اقتصاد ريعي ، يختلف نسبيا من بلد لآخر ، ولكنه اقتصاد ريعي بمعنى أنه ليس اقتصاد يعتمد على إنتاج داخلي بل على موارد طبيعية ، أو سياحية ، وقناة السويس وغيرها ، وللأسف معظم هذه الدول تعاني من غياب العدالة البيئية بشكل كبير رغم أن معظم ثروات هذه البلاد ليست ناتجة عن جهد أبنائها ،

ولا ننسى المبدأ الأساسي بأن المال هو مال الله، فالله هو الرزاق قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [سورة: الرعد - الآية: ٢٦].

قال تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة: العنكبوت - الآية: ٦٠]

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِن خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَن تُوَفَّكُونَ﴾ [سورة: فاطر - الآية: ٣].

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرِزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سورة: الأنعام - الآية: ١٥١].

قال تعالى: ﴿وَإِن خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ﴾ [سورة: التوبة - الآية: ٢٨].

وهذه الآيات تؤكد أن رزق الغنى والفقير من الله وبالتالي فلا يجوز أن يذل الاسترزاق رقاب الناس لأن رزق الجميع بيد الله وحده، ولا يملك أحد أن يقطع رزق إنسان، ولا يصح أن نضيق في الرزق على أى إنسان ونحرمة من إشباع احتياجاته الأساسية، وهذا لا ينفى الأسباب والعمل ولكنه يقوى قلب الفقير، ويجعله يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وشجاعة، فلا يقعه شعور الخوف عن المطالبة بحقه وعن الاعتزاز بنفسه^(١)، قال تعالى: ﴿إِن يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ﴾ [سورة: آل عمران - الآية: ١٦٠]، فالله سبحانه وتعالى يرزق الإنسان والطير والنبات وكل مخلوق ... فلماذا نضيق على الفقير أو نسعى لإذلاله.

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [سورة: فاطر - الآية: ١٠]

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة: المنافقون - الآية: ٨]

ولذلك فالإسلام يحث الفقراء على السعى للحصول على حقوقهم فى الأرض ولا ينتظروها فقط فى ملكوت السماوات تحت أى ضغط حيث يقول المولى تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أُنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَنُهَاجُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَاؤُنْهُمُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة: النساء - الآية: ٩٧].

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص ٣٧)

والإسلام لذلك يدعو الفقراء والضعفاء للقتال للحصول على حقوقهم فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {من قتل دون مظلومه فهو شهيد} (١). ويقول أبو ذر - رضى الله عنه - «عجبت لامرئ لا يجد قوت يومه فلا يقوم خارجا بإشهار سيفه فى وجه من يقابله» (٢).

٤ - حق مجتمعى:

إن للمجتمع مصلحة عليا لا بد وأن تنتهى عندها حرية الأفراد الشخصية، لأن فى هذا مصلحة للفرد والمجتمع والأمة معا، لأنه إذا تركنا الفرد لغرائزه وشهواته وفقا لما يدعى بالحرية المطلقة فى الفكر الحديث سيترتب على ذلك فساد متزايد فحرية الفرد مرتبطة بمصلحة الجماعة (٣).

وحقوق المجتمع كثيرة ومتعددة منها ما يلي:

(أ) إن توفير ميزانية مناسبة للتعليم، ورفع مستوى المدرسين مهنيا وماديا حق مجتمعى، بدونه لن نحصل على تعليم جيد لأبنائنا وهذا حق مجتمعى.

(ب) إن توفير ميزانية مناسبة للصحة والعلاج، ورفع مستوى الأطباء وبقية الفريق الطبى مهنيا وماديا حق مجتمعى بدونه لن نحصل على علاج وتأمين صحى جيد.

(ج) إن توفير حرية الإعلام بقوانين تيسر عمله، وتحميه وتيسر له الحصول على المعلومات، ولا تعاقبه على الرأى، حق مجتمعى لضمان حياة ديمقراطية سليمة.

(د) إن استقلال القضاء والفصل بين السلطات حق مجتمعى، لضمان محاكمات سليمة وحق كل مواطن فى قضاء عادل.

(هـ) إن القضاء على الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحد من إسراف الأغنياء ضرورة لإزالة الحقد الطبقي بين طبقات المجتمع، مما يمهد للتنمية والتقدم، لأن انتشار الفقر يساعد على انتشار السرقة والفساد والرذيلة، وكل ذلك حقوق مجتمعية، وكل ما سبق ليست فقط حقوق اجتماعية بل إنها جميعا تدخل ضمنيا فى العدالة البيئية بمفهومها الشامل.

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ١٧).

(٢) (القرضاوى، ١٩٨٧م، ص١٠٧).

(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ٥٢).

وهذا الحق المجتمعي تؤكد عليه فكرة العقد الاجتماعي لجاك روسو Rousseau. والذي يرى أن قيام الحياة الاجتماعية في أي مجتمع يحتاج إلى تعاون بين جميع أفراد المجتمع وهذا يستلزم أن يتنازل الإنسان عن جزء من مصلحته الشخصية أو الذاتية، من أجل صالح المجتمع، وذلك يرجع من وجهة نظر روسو إلى أن الحياة الفطرية للإنسان تتسم بالحرية الكاملة والمساواة والسعادة، ولكن مع نمو السكان وتطورات الحياة اتجهت أكثر نحو التعقيد وظهور الملكية الخاصة وتفاوت الثروة، مما أدى لزيادة حدة التوترات الاجتماعية، وعدم الاستقرار، وضعف الأمن، من أجل كل ما سبق ظهرت الحاجة إلى عقد اجتماعي^(١). والعقد الاجتماعي ببساطة من وجهة نظر المؤلف أن يتنازل كل فرد عن جزء من مصلحته أو حريته الشخصية، في مقابل الجماعة وتحقيق الأمن والاستقرار للجميع، ومثال لذلك حركة السير والمرور، فقديمًا كانت هناك حرية فردية في السير بدون قيود أو تنظيم، وكذلك حتى الآن في المجتمعات البدائية مثل القرى والصحراء، ولكن مع تعقد الحياة، أصبح هناك ضرورة لقواعد وتنظيم المرور والإشارات، وهنا قيود على حركة وحرية كل فرد في حرية الحركة والسير، من أجل مصلحة وحماية الجميع، وهذا ينطبق تماما على فكرة العدالة البيئية فهي تضع قواعد وقيود لمصلحة الجميع، والإسلام يكره أن تزداد الفوارق بين طبقات المجتمع المسلم، بحيث تعيش جماعة في ترف، وأخرى في شظف، لأن هذا يؤدي للفساد والبعد عن الله والدين، فالفقير قد يضطر إما إلى السرقة والانحراف، وإما إلى الذل وبيع الشرف والكرامة، وهذا يتجافى مع الإسلام^(٢) ولهذا يقول سيدنا على رضى الله عنه لو أن الفقر رجلا لقتلته ولذلك فالأمة مسئولة عن حماية الضعفاء ورعاية مصالحهم، بل وعليها أن تقاتل عند اللزوم لحماية هؤلاء الضعفاء، فيقول المولى عز وجل:

﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ۞

[سورة: النساء - الآية: ٧٥].

وهذا هو التفسير الصحيح الذي ينطبق على منهج الإسلام، الذي يجعل الأمة متكافلة فيما بينها، وواجبها دفع المنكر وتغييره جهد طاقتها، ولذلك يقول أبو بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إِنْ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى

(١) (السيد الحسيني، ١٩٨٠م، ٩٨).

(٢) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص ١١٥).

يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقاب «وسمعه مرة (صلى الله عليه وسلم) يقول: ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي، ثم يقدرن على أن يغيروا فلم يغيروا إلا يوشك أن يعمهم الله بعقاب»^(١).

ولذلك يؤكد الشيخ الغزالي أنه لا يجوز أن يكون هناك إنسان من غير دخل يكفل له المستوى المناسب للمعيشة، حيث يقول الرسول هذا {أيما أهل عرصه «أرض» أصبح فيهم أمرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى} وفي ذلك أفتى ابن حزم بأنه إذا مات إنسان من الجوع في بلد يعتبر أهل هذه البلد جميعاً قتلة ويجب أخذ دية القتل منهم^(٢). والدولة مسئولة عن فقرائها ومعوزيها، وأن تعطيهما بما فيه الكفاية من أموال الزكاة، ولها أن تفرض ما تشاء على القادرين بلا قيد أو شرط^(٣)، وفي ختام الحديث عن الحق المجتمعي هناك ضرورة اقتصادية مجتمعية للعدالة البيئية، لأن اكتناز المال في جانب أقلية وانتشار الفقر للأغلبية يؤدي إلى كساد اقتصادي، وخسارة مالية للأغنياء قبل الفقراء، ومن هنا تأتي أهمية إعادة التوازن النسبي بين الطبقات، والأخذ من الأغنياء لمصلحة الفقراء، لأن ذلك سوف يؤدي إلى رواج اقتصادي حيث إن ضخ المال للفقراء، يؤدي لزيادة الشراء من السلع والخدمات، وعادة ما يستفيد الأغنياء والمجتمع من هذا الرواج الاقتصادي ولذلك فالعدالة لمصلحة الغني والفقير معا.

٥- التكافل الاجتماعي:

العدالة البيئية بمفهومها الشامل تقتضي التكافل الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع، بداية من الأسرة إلى العائلة فالمجتمع، عدالة شاملة للأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية وبين الأجيال وبعضها بعضاً والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة المجتمع، ويقول تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة: المائدة - الآية: ٢].

ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى}

(١) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص ١٥٩).

(٢) (الغزالي، ٢٠٠٥م، ص ١٥٨).

(٣) (سيد قطب، ١٩٨٧م، ص ٦٠).

وهذا جوهر العدالة ، لأن الإنسان الضعيف أو الفقير فى أى مجتمع سينعكس سلبيا على المجتمع كله ، وعلى الغنى قبل الفقير أن يفهم ذلك ، فالمجتمع كله مثل الجسد الواحد ولذلك يؤكد الرسول (صلى الله عليه وسلم) {المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا} وهذه فلسفة العدالة البيئية التى يجب أن يعيها جميع أفراد المجتمع وفى ضوء ذلك يمكن إيجاز أبعاد التكافل الاجتماعى فى الآتى :

(أ) التكافل الأسرى:

قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ ﴿١٤﴾ ﴾ [سورة: لقمان - الآية: ١٤].
قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾ [سورة: الإسراء - الآيات: ٢٣ - ٢٤].

فالأب مسئول عن أسرته وبعد ذلك يكبر الابن ويصبح مسئولا عن أبيه... فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) {أنت ومالك لأبيك}.

وهذا التكافل الأسرى متبادل كما نرى ، فالإنسان يبدأ فى طفولته تحت مسئولية أبيه ، ثم يكبر ويأتى الدور عليه ، ليتحمل مسئولية الأب ، وبالطبع الأم ، والمسئولية ليست معنوية فقط، بل مادية أيضا عند الحاجة ، حتى أسلوب الحديث يعكس تكافل أسرى شامل للحياة المعنوية قبل المادية ، وإذا نشأ الأطفال فى ظل هذا التكافل الأسرى فمن الطبيعى بعد ذلك أن يتحملوا مسئوليتهم فى التكافل الاجتماعى الشامل وفى العدالة البيئية بوجه عام.

(ب) التكافل العائلى:

ويمتد التكافل الاجتماعى من الأسرة الصغيرة إلى العائلة الكبيرة ، ونظام الميراث الإسلامى يراعى حقوق العائلة بعد الأسرة ، حيث يمتد للعم والعمة والخال ، وغير ذلك يمتد نظام الميراث لمراعاة العدالة الاجتماعية بين الأجيال ، بالإضافة إلى أنه وسيلة من وسائل تفتيت الثروة لئلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وللحد من الفوارق بين الطبقات.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [سورة: النساء - الآية : ٨].

فنظام الميراث يفعل العدالة الاجتماعية بين الأجيال، ثم بين المواطنين من خلال تفتيت الثروة، والإحسان لذوى القربى واليتامى والمساكين، ويمتد التكافل إلى الجيران، فيوصى الإسلام بالجار، فيقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) ﴿والله لا يؤمن من بات شبعانا وجاره جائع وهو يعلم﴾^(١).

(ج) التكافل المجتمعي:

يمتد التكافل من الأسرة إلى العائلة ثم إلى المجتمع والدولة بوجه عام، لأن التكافل الأسرى والعائلي بدون التكافل المجتمعي لا يستطيعان وحدهما تحقيق نهضة وتقدم المجتمع، لأنه لا يمكن تقسيم المجتمع إلى جذر أو عائلات، فالرسول (صلى الله عليه وسلم) يقول ﴿مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا فى سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين فى أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا﴾^(٢).

٦ - العدالة البيئية حق وواجب معا:

إن الحقوق والواجبات وجهان للعدالة البيئية، لأن الحقوق والواجبات بوجه عام مرتبطان ببعضهما البعض، فالثمن فى البيع مثلا يمثل من ناحية المشتري واجب يجب أدائه، ولكنه يمثل من ناحية البائع حقا قائما له أن يتقاضاه، ويستمد هذا الحق قوته من عاملين مهمين:

العامل الأول: الحق يكون وراءه مطالب به دائما ولا يتركه للضياع، وهنا يقول عمر بن الخطاب - أمير المؤمنين - رضى الله عنه «من حق الجعان أن يصرخ طالبا بحقه فى وجه الحاكم»^(٣).

(١) (نبيل صبحى، ١٩٨٤م، ٦٤).

(٢) (البخارى والترمذى، عن سيد قطب، ١٩٨٧م، ص٥٧).

(٣) (القرضاوى، ١٩٨٦م، ص ١٠٧).

العامل الثاني: الواجب فهو واجب الدولة أو النظام وولى الأمر أو الرئيس ، ولذلك فالعدالة البيئية لا تتحقق بالمحبة كما يدعى البعض ، لأنها ليست إحسانا فالإحسان واجب ممدوح أو مشكور ، ولكنه ليس حق ، لذلك فالإحسان يتحقق بالمحبة وليس هناك من يلزم به ، لأنه ليس ملزما ، ولكن العدالة البيئية حق للفقراء ، وواجب على الدولة ، ومن هنا يوجب الله تعالى خالق الإنسان. وخالق المال. وخالق الكون كله ، هذا الخالق العادل يوجب على الأغنياء حقا معلوما في أموالهم ، وهي في حقيقتها مال الله الذى أتاهم إياها واستخلفهم فيها وعليها ، لذلك على الدولة والحاكم فى الإسلام التدخل باسم الشرع لتأخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء ، ومن يرفض ذلك يجبر على ذلك حتى ينقاد للحق طوعا أو كرها^(١).

ومن هنا فالعدالة البيئية تقوم على أساس أنها حق وواجب معا وكلاهما يكمل الآخر ، فواجب الحاكم والدولة أن تحقق العدالة البيئية ، وإن ضعفت الدولة أو تراخت فعلى الفقراء والشعب أن يطالب بحقه فى تطبيق العدالة عن قناعة ويقين أنه حق شرعه المولى الكريم ، وهذا الحق ليس لضمان حقوق الفقراء فحسب ، لا بل حق الشعب كله ، لأن فى إشباع الحاجات الأساسية للفقراء ضمان للحد من الجريمة والمرض والانحراف والفساد ، مما ينعكس بشكل واضح على الأمان والضمان الاجتماعى للمجتمع كله ، وهنا على الغنى قبل الفقير المطالبة بحقه فى العدالة البيئية ، لأن الغنى لديه المال والأعمال والتجارة وغيرها من ممتلكات يخشى عليها لو انعدم الأمن والأمان ، فى حالة غياب العدالة البيئية ، ومن هنا أهمية الربط بين الحقوق والواجبات ، ومن ثم فغياب العدالة البيئية تعنى غياب الوعى الشعبى عن المطالبة بحقه ، كما تعنى غياب حاكم عادل أو نظام عادل أيضا فى الوقت نفسه ، فالمسئولية مشتركة ومرتبطة ، ومن هنا فالعدالة حق مجتمعى وحق طبيعى وبيئى يجسد المساواة الإنسانية ، ويعكس التكافل الاجتماعى وكل ذلك يمثل صفة من صفات المولى واسم من أسمائه وأمر من أوامره فهذه هى ركائز العدالة البيئية بمفهومها الشامل والمتكامل . ويرى المؤلف أن غياب مفهوم العدالة البيئية كحق وواجب معا هو من الأسباب الرئيسية لغياب العدالة البيئية ، وفى ضوء ذلك فإن مقولة الشيخ الغزالي «ما أحوج الشرق مهبط الأديان والعدالة إلى أن تغمر العدالة الاجتماعية ربوعه الخربة ، أما استغلال الدين لتجويع الشعوب وهضم الحقوق فهو ضرب قبيح من ضروب الإلحاد إن لم يكن أقبحها على الإطلاق»^(٢).

(١) (القرضاوى ، ١٩٨٦م ، ص ٢٤).

(٢) (الغزالي ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٦).

ويرى المؤلف أن جمال البنا فسر غياب العدالة في الشرق حينما قال «إن أوروبا حققت العدالة دون أن يكون العدل في قيمها الحاكمة في حين أن المجتمعات الإسلامية أهملت العدل وهو روح الإسلام، وأن ذلك يرجع إلى أن العدل الذي تحقق في أوروبا هو ثمرة كفاح الفئات المظلومة كفاحا مريرا وطويلا، لأن العدالة حق يؤخذ بالقوة، أما المجتمعات الشرقية التي تسمى إسلامية فهي ليست إسلامية حقا وجوهرا، وإن تكونت من مسلمين، والدليل أن الإسلام كنظام قد يكون مطبقا لحد كبير في دول غير إسلامية أكثر مما هو مطبق في دول ترفع راية الهلال»^(١).

ويرى المؤلف أن هذا القول يتشابه لحد كبير مع ما قاله الشيخ محمد عبده بعد زيارته للغرب، فالواقع أن الغرب قد خطى خطوات كبيرة نحو العدالة لا تقارن على الإطلاق بخطوات الشرق والسبب الرئيسي غياب مفهوم أن العدالة حق وواجب - وتؤخذ ولا تمنح، والأخذ هنا يكون بالمطالبة المشروعة بهذا الحق، وبتوعية جميع المواطنين بأن ذلك في مصلحة الجميع والوطن، وأن هذا هو مفهوم الدين والحق، كما يجب التنبيه الهام على مقولة الشيخ الغزالي بأن استغلال الدين لهضم الحقوق هو أقبح ألوان الإلحاد والبعث عن الدين.



(١) (جمال البنا، ١٩٩٧م، ص ٥).